

Distr.  
GENERAL

S/1997/953  
4 December 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية

#### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بطلب مجلس الأمن المعرب عنه في بيان رئيسه المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (S/PRST/1997/48) بأن أقدم تقريرا عن جميع الجوانب المتصلة بعملية إعادة الإدماج السلمية لمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (ويشار إليها فيما يلي بوصفها المنطقة) بحلول بداية كانون الأول/ديسمبر. وهو يغطي الخطوات المتخذة في هذا الصدد منذ تقديم تقريره الأخير المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (S/1997/767). ويتضمن هذا التقرير أيضا توصياتي بشأن الدور المقبل للأمم المتحدة في المنطقة.

#### ثانيا - التقدم المحرز في إعادة الإدماج

٢ - رحب مجلس الأمن، في بيان رئيسه المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، بعدة إجراءات إيجابية اتخذتها حكومة كرواتيا مؤخرا، وطلب منها الإسراع في إحراز مزيد من التقدم في المجالات المعلقة، من أجل الامتثال على نحو كامل لالتزاماتها وتهيئة الأوضاع اللازمة للنجاح في إنجاز مهمة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (الإدارة الانتقالية). وقد أبدت حكومة كرواتيا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير مزيدا من الإرادة السياسية للنجاح في إنجاز عملية إعادة الإدماج، وعززت جهودها للوفاء بالتزاماتها. وقد أحرز تقدم يعتد به، وإن لم يتم الوفاء بجميع الالتزامات. ومن الواضح أن هناك بعض الالتزامات التي لا يمكن تنفيذها بالكامل في غضون فترة السنتين الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق الأساسي المبرم في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/951، المرفق)، ولا يمكن تقييم الأداء الكرواتي في بعض المجالات الأخرى إلا بمرور الوقت.

٣ - وجدير بالإشارة أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية أنشأها مجلس الأمن بقراره ١٠٣٧ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، استجابة لطلب الأطراف في الاتفاق الأساسي الداعي إلى إنشاء قوة دولية لصون السلام والأمن والمساعدة في تنفيذ الاتفاق الأساسي خلال فترة انتقالية أقصاها سنتان. وستنتهي هذه الفترة الانتقالية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٤ - وتمثلت المهام الرئيسية للإدارة الانتقالية في المساعدة على تجريد المنطقة من السلاح؛ وتيسير العودة الطوعية والأمنه للاجئين والمشردين، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وإعادة إدماج الإدارة المدنية والخدمات العامة؛ وإنشاء قوة شرطة مؤقتة؛ والتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ وتنظيم الانتخابات؛ ورصد احترام المعايير العليا لحقوق الإنسان؛ والعمل على تهيئة جو من الثقة بين جميع السكان المحليين.

٥ - ويتبين، باستعراض السنتين الماضيتين، أن نجاح الإدارة الانتقالية في عملية إعادة الإدماج بأكملها هو سابقة إيجابية لتحقيق السلام في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة. وقد وفرت الإدارة الانتقالية الاستقرار اللازم لتمكين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من تطبيع علاقاتهما والدخول في اتفاقات ثنائية قائمة على التعاون بصورة متزايدة، ويشمل ذلك اعتماد نظام 'حدود مرنة' وإعادة إقامة روابط عادية بينهما في مجالي التجارة والنقل. وهذا أمر لا بد منه للتنمية الاقتصادية الكاملة للمنطقة المتاخمة لنهر الدانوب. وكفلت الإدارة الانتقالية أيضا عدم تأثير التطورات في منطقتها تأثيرا سلبيا على الحالة في البوسنة والهرسك.

٦ - ولم تشهد منطقة الإدارة الانتقالية تدفقا كبيرا من اللاجئين الجدد إلى خارج المنطقة، ومرت عملية إعادة الإدماج بهدوء. واكتمل التجريد من السلاح في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وأنشئت قوة الشرطة الانتقالية في ١ تموز/يوليه ١٩٩٦. واكتمل وضع الإطار السياسي والمؤسسي لإعادة إدماج الإدارة المدنية والخدمات العامة. وأجريت الانتخابات المحلية والإقليمية بنجاح في ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وبوجه عام، نفذ مفهوم العودة في كلا الاتجاهين للمشردين واللاجئين تنفيذا عمليا طيلة الجزء الأخيرة من عام ١٩٩٧، إذ عاد نحو ٦ ٠٠٠ كرواتي و ٩ ٠٠٠ صربي إلى ديارهم الأصلية. وهذا إنجاز عظيم كان يظن العديدون قبل سنتين أن حدوثه في هذا الإطار الزمني أمر بعيد الاحتمال. وأسفر التعاون الوثيق مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن النجاح في إخراج الرفات من موقع المقابر الجماعية في أوفكارا وإلقاء القبض على واحد من مجرمي الحرب المتهمين. وكان العدد القليل نسبيا من الناس الذين اختاروا الهجرة من كرواتيا (نحو ١٠ في المائة من تعداد سكاني يقدر بنحو ١٣٠ ٠٠٠ نسمة) دليلا على استمرار الثقة المحلية.

٧ - ومن أجل توفير الطمأنينة وإعداد السكان المحليين للانتقال الكامل للسلطة، اتبعت الإدارة الانتقالية طيلة فترة ولايتها سياسة التفاوض مع حكومة كرواتيا على الاتفاقات العامة المتعلقة بتنفيذ التزاماتها وضماناتها بعد انتهاء ولاية الإدارة الانتقالية. ويتضمن المرفق الأول قائمة بالاتفاقات التي لا زال مفعولها ساريا وعددها ٢٧ اتفاقا منذ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وبالاتفاق بأحكام الدستور الكرواتي، توفر هذه الاتفاقات التي جعلت الحكومة الكرواتية نفسها خاضعة بصدها للمساءلة الدولية، إطارا سياسيا ومؤسسيا شاملا للضمانات التي ستسمح لسكان المنطقة، إذا ما نفذت تنفيذا كاملا، بممارسة حقوقهم وواجباتهم بلا قيود كمواطنين كرواتيين متساوين. ويتوقف تنفيذ هذه الاتفاقات على توافر الإرادة السياسية للحكومة كما يتوقف على حكمة القيادة السياسية الصربية وعزمها. ولئن صدر أحيانا عن كل من الطرفين خلال الإثني والعشرين شهرا الماضية تصرفات تنم عن التصلب أو التعويق أو الجمود، فقد أمكن التغلب على

جانب كبير من هذه المقاومة وأرسيت دعائم التعاون وأحرز تقدم في تنفيذ الالتزامات. وكما يرد أدناه، سجل تعاون الكروات وأداؤهم، بحلول أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، تحسنا جديرا بالذكر تجلى في كل المجالات الرئيسية تقريبا.

#### المصالحة الوطنية

٨ - المصالحة الوطنية عامل أساسي في النجاح النهائي لعملية إعادة الإدماج السلمية. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وإثر تشجيع مستمر من مدير الإدارة الانتقالية، اعتمدت الحكومة برنامجا شاملا للمصالحة الوطنية وعينت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، برئاسة نائب الرئيس لرئاسة الأركان، هيئة وطنية متعددة الأعراق تعرف باسم هيئة أعمال البرنامج المتعلق بإرساء الثقة وتعجيل عودة المشردين وتطبيع الحياة، لكي تنفذ البرنامج بالعمل من خلال لجان مصالحة إقليمية وبلدية ومحلية. ويدعو هذا البرنامج إلى مزيد من التسامح في جميع جوانب الحياة ويستهدف تيسير عودة المشردين في كلا الاتجاهين.

٩ - وعملت هذه الهيئة بعزم والتزام. واستهلت اجتماعات مع ممثلي وسائط الإعلام الوطنية والزعماء الدينيين والمنظمات غير الحكومية للحث على الاعتدال وعلى تأييد المصالحة. وسجلت تغطية وسائط الإعلام للصرب في كرواتيا تحسنا حظي بالترحيب. وتم حتى الآن إنشاء ثلثي لجان المصالحة المحلية. وساهمت الإدارة الانتقالية من جانبها في عملية المصالحة بتنظيم عدة حلقات دراسية فنية للمصالحة وتسوية النزاعات، وذلك بدعم من المانحين الدوليين.

#### إنشاء إدارة حكومية محلية

١٠ - منذ تشرين الأول/أكتوبر، والحزبان السياسيان الرئيسيان الكرواتي والصربي يبذلان جهودا مكثفة لإنشاء بلديات محلية تؤدي مهامها كاملة. وتشمل المبادرات البناءة إنشاء مكاتب في فوكوفار لكبار المسؤولين الصرب والكروات، وفتح شقق سكنية مؤقتة في فوكوفار لتمكين المسؤولين من العيش والعمل في المنطقة، والنجاح، بعد أشهر من الخلاف، في عقد الدورة الثالثة للمجلس البلدي لمدينة فوكوفار في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وكان طرد رئيس كبير، ولكنه معرقل، من الرؤساء المحليين للمقاطعات أبلغ رسالة إلى جميع المسؤولين الكروات المحليين لكي ينفذوا السياسات الحكومية. وصدرت تعليمات بحل جميع المؤسسات المكونة "في المنفى"، ولكن هذه التعليمات لم تنفذ بالكامل بعد.

١١ - ومع ذلك، لا يزال أداء الحكومة المحلية غير كامل في مجالات مالية وقانونية هامة: فمعظم البلديات عاجز عن توفير الخدمات المجتمعية الأساسية لأنه لم يتلق قدرا كافيا من الأموال؛ ولم ينته سوى نصف البلديات من إعداد خطط إعادة بناء الاقتصاد؛ ولم يعترف قانونا بحدود البلديات الجديدة التي رسمت قبل انتخابات نيسان/أبريل، مما بعث على الشك في قيامها بعد انتهاء مهمة الإدارة الانتقالية. ومن الممكن تذليل هذه الصعوبات بسرعة بإجراءات حكومية؛ أما غيرها، كتحقيق سلاسة أداء اتفاق تقاسم السلطة

بين الأحزاب السياسية الرئيسية الكرواتية والصربية وتبديد شعور العديد من المسؤولين المحليين الصربيين بالتهميش السياسي، فسيحتاج إلى وقت وإلى رسوخ دعائم المصالحة.

#### إقامة مؤسسات سياسية

١٢ - إن الأداء الفعال لممثلي الصرب في فترة ما بعد انتهاء ولاية الإدارة الانتقالية سيكون حاسماً بالنسبة لرفاه ناخبهم. ويوجد منذ عدة أشهر إطار شامل للتمثيل الصربي يضم المجلس المشترك للبلديات والحزب الديمقراطي الصربي المستقل والمجلس الوطني الصربي والوزراء الأربعة المساعدين واثنين من كبار المستشارين. ورغم أن نشاط الممثلين الصربيين المحليين يتزايد تدريجياً فإن نقص المهارات والتمويل والدعم يعوق فعاليتهم. ولم يتلق المجلس المشترك للبلديات التمويل الحكومي الموعد حتى الآن ولم يلتق بعد بالرئيس فرانيو تودجمان، تلبية لطلب الممثلين، وفقاً للضمانات الواردة في رسالة الحكومة الكرواتية المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (انظر S/1997/27، المرفق). ويؤكد الوزراء الصربيون المساعدون فوائد برامج التدريب الدولية. ولكي يحقق ممثلو الصرب الفعالية الكاملة، يلزم للسلطات الكرواتية أن تتحلى بحسن النية والصبر، وأن يتشبث الصرب أنفسهم بالإصرار، وأن يقدم المجتمع الدولي مساعدة في مجالي التدريب العملي واكتساب المهارات.

١٣ - ولقد كان الأداء الصربي فيما يتعلق بالتخطيط لإنشاء على المدى الطويل وسائط إعلام تستخدم اللغة الصربية المحلية مخيباً للآمال. وترك الأمر في النهاية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية كي تتفاوض بشأن اتفاق يتيح مواصلة البث الإذاعي من جانب محطات الإذاعة الصربية المحلية الأربع والبث التلفزيوني لبرنامج يومي للأخبار، الأمر الذي تتوافر من أجله مساعدة دولية. ويتعين الآن على السلطات المحلية أن تكمل الترتيبات النهائية مع الهيئة الكرواتية العامة للإذاعة والتلفزيون.

#### إدماج الخدمات والمؤسسات العامة

١٤ - أعيد إدماج جميع الخدمات والمؤسسات العامة باستثناءات قليلة للغاية أحرزت فيها المفاوضات التقنية تقدماً ملحوظاً. وقد امتثلت الوزارات بصفة عامة للالتزامات المتعلقة بالتمثيل التناسبي في مجال العمالة، لكن المؤسسات العامة على جميع المستويات كانت بطيئة، وأحياناً غير راغبة، في منح عقود عمل دائمة لأفراد الطائفة الصربية. كما أن بعض البلديات، وخاصة تلك الموجودة "في المنفى"، لم تكن مستعدة أيضاً للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالعمالة. وتم التوصل إلى اتفاق لإنهاء خدمة الموظفين السابقين المؤهلين لذلك والذين لم يعينوا كموظفين من موظفي الخدمة المدنية الكرواتية.

١٥ - وأحرز مؤخراً تقدم في المجالات الصعبة المتعلقة بإعادة إدماج قطاعي الصحة والتعليم. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق وزير الصحة على تقديم عقود قصيرة الأجل مدتها سنة واحدة للأفراد الصربيين العاملين في مجال الطب الذين يجب أن يجتازوا الامتحانات العامة في الطب قبل الحصول على عقود دائمة. وبالتعاون مع وزارة العلم والتكنولوجيا اتفق أيضاً على أن تتحمل كرواتيا تكاليف عملية

التصديق اللازمة للاعتراف بالمؤهلات الأخرى وأن تكتمل العملية في موعد لا يتجاوز ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ووافق أيضا وزير الصحة على تقديم الخدمات الطبية إلى جميع المقيمين في المنطقة بغض النظر عن حيازتهم أو عدم حيازتهم للبطاقات الصحية الكرواتية. ويلزم التيقن مما إذا كان هذا الأمر سيحترم بالكامل فيما يتعلق باللاجئين وبالأفراد الذين لم يمنحوا الجنسية الكرواتية. وينتاب الصربيون القلق أيضا لأن التمثيل التناسبي في الوظائف العليا لم يتحقق بعد، ومن أن عملية التقليل الرئيسية المزمعة في عدد الموظفين الطبيين ستنفذ بطريقة تمييزية.

١٦ - وستكون قدرة المواطنين الصربيين على تعليم أطفالهم باللغة الصربية وتلقيهم الثقافة الصربية بمثابة العامل الرئيسي الحاسم الذي سيتحدد على أساسه مدى استعدادهم للبقاء ومدى التزام كرواتيا بالمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الأقليات. ومما يدعو إلى الأسف العميق أن تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالتعليم لم يكن مرضيا، وقد سبب قلقا وهيجا على الصعيد المحلي. ولم يبدأ إلا منذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر تنفيذ الاتفاقات المتعلقة باستخدام لغات الأقليات وتوزيع مناصب النظار وتجديد عقود المعلمين الذين لم يتم التصديق بعد على مؤهلاتهم، وتسليم الكتب المدرسية باللغة السيريلية. ويجري تشجيع حكومة كرواتيا على إيلاء اهتمام خاص لهذا المجال الذي لا تزال له حساسيته.

#### المساواة في المعاملة عند تقديم الخدمات الحكومية والاستحقاقات

١٧ - بعد ست سنوات من الصراع العرقي، كان الضرر الذي أصاب الهياكل الأساسية كبيرا والعزلة الاقتصادية شديدة، وهما المتطلبان المباشرين للالزام لتوفير خدمات كافية للرفاه الاجتماعي. ويتلقى حاليا نحو ١٣٠٠٠ نسمة من السكان معاشات تقاعدية كاملة أو جزئية بصفة دورية، لكن لا يزال هناك نحو ٢٤٠٠ طلب في انتظار البت فيها. ومن شأن الالتزامات الأخيرة التي تشير إلى أنه يمكن للمشردين أن يطلبوا ويحصلوا على معاشات تقاعدية واستحقاقات الرفاه الاجتماعي في المنطقة وأن الفترة المنقضية منذ عام ١٩٩١ ستعتبر فترة داخلية في حساب المعاش التقاعدي، أن تحل مشاكل كثيرة إذا نفذت بالكامل. ويتحسن ببطء مدى توافر مساعدات الرفاه الاجتماعي. وبدأ المستفيدون في تلقي مبلغ صغير للطوارئ يدفع مرة واحدة إلى حين البت في مستحقاتهم الشهرية الدورية التي تنتظر تنفيذ تشريع جديد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ولم يبت بعد في استحقاقات البطالة. ونتيجة لقواعد التقشف، لم يحق إلا لـ ٨٠ شخصا تلقي استحقاقات البطالة في منطقة تسودها بطالة ضخمة. ولم تدفع أي من هذه الاستحقاقات بعد.

#### إعادة التكامل الاقتصادي

١٨ - حققت الإدارة الانتقالية إعادة تكامل اقتصادي مؤسسي في المنطقة، لكن لم يحرز تقدم في إعادة التنشيط الاقتصادي لأسباب تقنية وقانونية، ومن المحتمل لأسباب سياسية. وباستثناء الزراعة التي تعوقها كثرة الألغام، يعاني الاقتصاد من ركود؛ كما أن البطالة متفشية وتعاني المؤسسات التي كانت مملوكة ملكية اشتراكية سابقا من عدم الكفاءة. وتجاوز التكاليف المباشرة لإصلاح أضرار الحرب، المقدرة بمبلغ ١,٢ بليون

دولار، الموارد الحالية للحكومة. ولا يزال يتعين الوفاء بالتبرعات الدولية المعلنة غير المرتبط بها وبالبالغة ٣٨ مليون دولار، ويتعين على الحكومة أن تضع خطة اقتصادية لتشجيع الاستثمار وإيصال البرامج الائتمانية إلى الصرب في المنطقة، ومن بينها استخدام الأموال الموفرة بالفعل لهذا الغرض من مانح دولي. وبدأت للتو عملية الخصخصة، التي نفذت في بقية كرواتيا على مدى السنوات الخمس الماضية، وسط قلق إزاء الأدلة الأخيرة التي تشير إلى أن الترشيد الاقتصادي في المؤسسات العامة والخاصة على السواء سيطبق بطريقة تمييزية ضد الصرب. ومع مواصلة الخصخصة، ينبغي للأعمال التجارية والصناعية الكرواتية أن تضع في حساباتها المزايا الاقتصادية الكثيرة للقوة العاملة المتعددة الأعراق المتوافرة في هذه المنطقة الحدودية.

#### عودة المشردين واللاجئين

١٩ - تظهر الإحصاءات الكرواتية أن نحو ٩٠٠٠ صربي و ٦٠٠٠ كرواتي قد عادوا إلى ديارهم في سائر أرجاء كرواتيا منذ نيسان/أبريل. ولم تقع حوادث عنف في مناطق العودة منذ أيار/مايو إلا أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للاجئين قاتمة. وتكبح ثلاثة عوامل رئيسية سرعة التحركات في المستقبل وهي: العقوبات القانونية والمالية التي تحول دون استرداد الممتلكات؛ والمواعيد النهائية غير الواقعية التي حددتها الحكومة لكي يقدم الصرب قبلها طلبات الحصول على مساعدات لإعادة البناء وعمليات التأخير في التمويل الحكومي المقدم لإعادة تشييد منازل الصرب؛ والحالة الاقتصادية والاجتماعية المتقلبة السائدة في المناطق المحتملة للعودة. وعلاوة على ذلك، تعني الأحوال القاسية التي تسود في الشتاء أن الفترة المقبلة التي ستشهد حالات عودة رئيسية لن تحين قبل ربيع عام ١٩٩٨. وكان العمل الذي قامت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية أساسيا في مساعدة الحكومة في مسألة عمليات العودة في كلا الاتجاهين. ويعد الدور المستمر الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الفريق العامل المشترك المعني باللاجئين وأنشطتها الداعمة للسكان المشردين ومساعدتها المباشرة للسلطات الحكومية، دورا أساسيا في أعمال مبادئ الاتفاق الأساسي.

٢٠ - ولم تستجب بعد الحكومة الكرواتية للدعاءات المتكررة الصادرة من مجلس الأمن لإزالة العقوبات القانونية التي تحول دون العودة. ونتيجة لذلك، لم تنشأ حتى الآن آليات طويلة الأجل تكفل العودة إلى المنازل المستولى عليها. ورغم أنه قد جرى مؤخرا إعلان عدم دستورية مواد معينة من القانون المتعلق بالاستيلاء المؤقت على الممتلكات، فلا يزال القانون ساريا ولم تتلق سلطات البلديات تعليمات بشأن تنفيذ إجراءات جديدة. ولا يقدم التحليل الذي أجري للتغييرات المقترحة في القانون أي تأكيد يفيد بأن المشردين من الكروات والصرب سيحظون بمعاملة متساوية. ولم تحل مشكلة استعادة حقوق الاستئجار المفقودة للشقق المملوكة ملكية اشتراكية في أجزاء أخرى من كرواتيا، ولم تقدم الحكومة الكرواتية خطة تتضمن تفاصيل الخيارات المتاحة، للمشردين الصرب الذين يرغبون في الحصول على تعويض عادل أو يرغبون في البقاء في المنطقة عملا بحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم، على النحو المكفول في الاتفاق الأساسي.

### حقوق الإنسان

٢١ - فيما يتعلق بحقوق الإنسان، لا يزال الصرب، وبخاصة المشردين منهم، يتعرضون بشكل دائم للتمييز الإداري. وغالبا ما يتجلى هذا على الصعيد المحلي في تصرفات المسؤولين الذين يتجاهلون، أو لا يلمون، بالسياسات الحكومية مما يسفر عن عقبات في مجالات مثل المعاشات التقاعدية والرفاه الاجتماعي، والمعاملة أثناء إعادة تشييد المنازل، والرعاية الصحية. وغالبا ما يجري التغلب على هذه العقبات بمساعدة أفراد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية لكن هذا يشير، أساسا، إلى وجود نمط من القرارات التعسفية وتقديم معلومات خاطئة بشكل متعمد من جانب المسؤولين المحليين. ويجب أن تضمن الحكومة إبلاغ قراراتها وسياساتها إلى جميع المستويات الإدارية وتنفيذها لها. وفي عدد من الحالات المبلغ عنها، اشترك ضباط من قوة الشرطة الانتقالية في مضايقة الصرب أو لم يقدموا حماية كافية إلى الصرب المعرضين للمضايقة. وكان رد الحكومة على الشكاوى من سوء تصرف الشرطة مخيبا للآمال في بعض الحالات.

٢٢ - وصدر ما يزيد على ١٤٥ ٠٠٠ وثيقة من وثائق الجنسية و ١٢٦ ٠٠٠ جواز سفر إلى أفراد مقيمين في المنطقة. وهناك نحو ٩٠٠ طلب مقدم للطعن في رفض منح الجنسية في انتظار البت فيها منذ شهور في المحكمة الإدارية؛ ولم يحرز تقدم في هذه الحالات الأمر الذي يقلل الثقة في هذه الوسيلة من وسائل الانتصاف القانوني. ويتعين على السلطات الكرواتية أن تتوصل إلى حل كفء وعادل لحالات الرفض هذه المستندة إلى قواعد الإقامة وإلى "الإجراءات الجنائية المعلقة" المحتملة (التي يشير كثير منها إلى جرائم خاضعة لقانون العفو العام).

### إعادة إدماج الهيئة القضائية

٢٣ - أمر مدير الإدارة الانتقالية، بتوجيه أصدره في ٢٩ أيار/مايو، الهيئة القضائية في المنطقة بتطبيق القانون الكرواتي على جميع القضايا اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٧. واستنادا إلى ذلك التوجيه وقّعت الإدارة الانتقالية للمنطقة ووزير العدل في كرواتيا في ٣٠ أيلول/سبتمبر إعلانا بإنشاء الهيئة القضائية الكرواتية بشكل كامل في المنطقة. ويجب، بموجب ذلك الاتفاق، أن يكون ٤٠ في المائة على الأقل من جميع القضاة والموظفين القضائيين الآخرين من الصرب. وبدأت الحكومة الكرواتية تمتثل على نحو مرضٍ لهذه الالتزامات. وفي الوقت ذاته، سمحت نقابة المحامين في كرواتيا مرة أخرى لثلاثة من المحامين الصرب الخمسة المؤهلين في المنطقة بممارسة مهنة القانون في كرواتيا.

### قانون العفو العام

٢٤ - يعتبر تطبيق قانون العفو العام مثار قلق لكثير من الصرب نظرا لأن الحكومة الكرواتية لم تف بعد بالتزاماتها بالتخفيف من حدة القلق العام باستكمال التحقيقات بمشاركة الأمم المتحدة والصرب المحليين في الجرائم الخطيرة المدعى بارتكابها ضد القانون الإنساني الدولي. وذكرت محكمة مقاطعة أوسيجيك وحدها أنه قد يوجد ما يربو على ٢٠٠٠ قضية تحتاج إلى المراجعة قبل إقرار العفو العام. وتعتبر نزاهة

المحاكمات ولا سيما بالنسبة للمتهمين بجرائم حرب محلا للشكوك. وفي عدة قضايا رصدتها الإدارة الانتقالية لم يقدم ممثلو الادعاء سوى دليل ضئيل أو لم يثبت دليل أصلا على اشتراك المتهم في الجرائم المحددة ولا يبدو أن القاضي كان يتمتع بالحياد.

#### التجنيد الإجباري

٢٥ - هناك قلق عميق في المنطقة إزاء سعي وزارة الدفاع لإيجاد ثغرات فنية للتهرب من التزامها الصريح الوارد في الرسالة الكرواتية المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/27، المرفق) والمتعلق بتأجيل التجنيد لفترة سنتين على الأقل بالنسبة للصرب الموجودين في المنطقة. وتلقى كثير من السكان الصرب في الأسابيع الأخيرة بمن فيهم الأشخاص المشردون مذكرات استدعاء عسكرية. وتنص المادة ١٠ من الرسالة الكرواتية بوضوح على أن جميع الصرب الذين يعيشون في المنطقة أثناء الإدارة الانتقالية سيجري إعفاؤهم من الخدمة العسكرية "لفترة سنتين ابتداء من انتهاء ولاية الإدارة الانتقالية". ومن شأن أي سياسة أخرى أن تشكل عائقا خطيرا أمام العودة وأن تتعارض مع روح البرنامج الوطني للمصالحة. واقترح البرلمان من الصرب الكرواتيين والمجلس المشترك للبلديات أن تؤيد الحكومة الكرواتية التزامها السابق المتعلق باتباع سياسة متحررة تعفي جميع سكان المنطقة من الخدمة العسكرية على مدى السنتين أو الأربع سنوات القادمة.

#### صون السلامة والأمن العام

٢٦ - تضم قوة الشرطة الانتقالية التي يتألف قوامها من ٧٨٥ ١ شرطيا، ٨٩٥ صربيا و ٨٣٧ كرواتيا و ٥٣ من أعضاء الجماعات العرقية الأخرى. وقد تحسنت أوجه التعاون العرقي وتوجد أدلة متزايدة على اندماج الصرب بشكل كامل في جميع أوجه عمل الشرطة بالرغم من محدودية عملية التآخي. ولا يزال الضباط الصرب يتخوفون بشأن مستقبلهم الشخصي وتوقعاتهم في مجال العمل بعد إدماج قوة الشرطة الانتقالية في الشرطة الكرواتية. ويجب تحسين مستوى التدريب الرسمي والطابع المهني لكثير من الضباط ويحتاج جميع ضباط الشرطة من الصرب تقريبا إلى تدريب إضافي في عمل الشرطة الأساسي كما يحتاج الضباط الكروات إلى زيادة تفهمهم للتعامل مع المجموعات العرقية وحقوق الإنسان والتدريب على عمل الشرطة في المجتمعات المحلية.

٢٧ - ولا زالت الثقة المحلية في قوة الشرطة الانتقالية أقل مما ينبغي. فهي لا تعتبر قوة شرطة جديدة بالثقة من جانب الصرب المقيمين ولا من جانب الكروات العائدين. وفي حين أن مستوى عمل الشرطة الأساسي لقوة الشرطة الانتقالية يعتبر مقبولا إلا أنها أبدت إحجاما عن اتخاذ إجراء فعال ضد مرتكبي جرائم العنف. كما تميزت أعمالها بالتردد في كثير من الأحيان لدى التصدي على نحو فعال للجرائم ذات الطابع العرقي بما في ذلك الجرائم التي يرتكبها أفراد الشرطة الكروات القادمين من خارج المنطقة. وبعد أن اتخذ عنصر الشرطة المدنية التابع للأمم المتحدة إجراءات مشددة، انخفض معدل مشاركة قوة الشرطة الانتقالية في عمليات المضايقة والترويع.

### القضايا الثنائية

٢٨ - استمر إحراز تقدم في تطبيع العلاقات بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فقد استؤنفت الحركة على السكك الحديدية عبر الحدود في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، بيد أن تنفيذ اتفاق "الحدود المرنة" قد تأجل إلى ١ كانون الأول/ديسمبر عندما اتضح بجلاء أن أياً من الحكومتين لم تكن على استعداد لتنفيذه تنفيذا تاما. وسوف يتطلب هذا الاتفاق تحقيق مزيد من المرونة والتعاون الإداري. ويبدو أن كثيرا من السكان المحليين الأصليين لا يستحقون بطاقات لعبور الحدود. كما أن عدة بلديات داخل منطقة الإدارة الانتقالية لم يتم إدراجها وأن كلا من الطرفين يتقاضى رسوما إدارية باهظة. واقترح الرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش، في اجتماعات عقدها مع مدير الإدارة الانتقالية عدة تدابير لبناء الثقة عبر الحدود. وعلى حكومة كرواتيا تحديد الاستجابة البناءة لمصلحة الاستقرار الإقليمي الواسع النطاق.

٢٩ - وجرت مناقشة تجريد جانبي نهر الدانوب من السلاح بين حكومتي كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولكن يبدو أن أياً منهما لا يرغب في توقيع اتفاق رسمي. فقد أخطر الرئيس ميلوسيفيتش مدير الإدارة الانتقالية بوجود تضاهم غير رسمي بالألا تقوم أي من الدولتين بنقل حامياتها الحالية قريبا من خط الحدود وعدم إجراء أي مناورات عسكرية في منطقة الحدود. ولكن ذلك يحتاج للتأكيد. وأخطر كل من الرئيسين مدير الإدارة بأنه ليس لدى أي من الجانبين ما يخشاه فيما يتعلق بالنوايا العسكرية للجانب الآخر. ولم يحرز أي تقدم بشأن الجنسية اليوغوسلافية المزدوجة للصرب في المنطقة، التي يعترف الآن بأنها قضية محلية بالنسبة للجمهورية الاتحادية.

### ثالثا - الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة

٣٠ - سيظل عنصر الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة ضمن قوامه المأذون به والبالغ ٤٠٠ فرد حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ لمواصلة رصد جميع عمليات قوة الشرطة الانتقالية، بما في ذلك وحدة العمليات الخاصة ووحدة الدوريات النهرية ومراقبة نقاط التفتيش ونقاط العبور الحدودية وتسيير دوريات في سائر أنحاء المنطقة وإجراء تحقيقات خاصة ورصد أعمال المحكمة والسجن (انظر المرفق الثاني).

### رابعا - التصفية العسكرية

٣١ - منذ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، شرعت قوة للتصفية العسكرية في عملها وتضم ٧٢٠ فردا من جميع الرتب أنيطت بها مسؤولية توفير الأمن لعمليات التصفية وحراسة الموجودات المتبقية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية وموظفيها. وبدأت تصفية الوحدات العسكرية في الموعد المقرر حيث غادرت آخر عناصر الكتبتين البلجيكية والروسية المنطقة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. واضطلع مراقبو الأمم المتحدة العسكريون بمسؤولية متزايدة عن رصد الحالة الأمنية في المنطقة منذ بدء عملية التصفية العسكرية. ولم تحدث أية مشاكل أمنية ذات صلة بالعملية (انظر المرفق الثاني).

### خامسا - ملاحظات

٣٢ - مع اقتراب فترة الإدارة الانتقالية المتوخاة في الاتفاق الأساسي من نهايتها، حدث توافق في الآراء بين حكومة كرواتيا والزعماء الصرب المحليين وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على نقطتين رئيسيتين. أولا، أن الإدارة الانتقالية قد نجحت في تحقيق الأهداف الأساسية التي أنشئت من أجلها وقد أنجزت تلك المهام التي كان في إمكانها إنجازها. والثانية، فإنه على الرغم من أن الأطراف حققت الكثير فإن التنفيذ التام للالتزامات الكرواتية ما زال غير كامل. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، بذلت حكومة كرواتيا جهدا رئيسيا للوفاء بتلك الالتزامات وطمأنة مواطنيها. وينبغي أن يكون الأداء خلال الشهرين الماضيين خط الأساس الذي يضطلع بناء عليه بأي جهود إضافية.

٣٣ - وإذا استمرت هذه الجهود، فإنها ستبعث على الأمل في ألا يفضي إنهاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى المساس بنتائج عامين من الاستثمارات والجهود الدولية المكثفة في هذه المنطقة. وفي التحليل الأخير، تعتبر السلطات الكرواتية مسؤولة عن الانتهاء بنجاح من الإدماج السلمي للمنطقة وتحقيق مصالحة حقيقية بين أفراد الشعب. على أنه ينبغي التشديد على شرطين أساسيين لبلوغ الأهداف البعيدة المدى التي حددها مجلس الأمن. وأول هذين الشرطين تعهد حكومة كرواتيا التام وغير المشروط بإدماج رعاياها الصرب على نحو دائم. ومما يشجعني للغاية أنه قد اعتمد برنامج شامل للمصالحة الوطنية كأولوية من أولويات الدولة، وأن الرئيس توديمان قد تعهد باستمرار هذا البرنامج بعد حل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. والشرط الثاني أنه يتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما شركاء كرواتيا الرئيسيين الثنائيين والمنظمات الإقليمية، الاستمرار في الفحص الدقيق لأداء كرواتيا وإسماعها أصواتهم كلما أخفق هذا الأداء في بلوغ المستوى المنشود.

٣٤ - وفي هذا الصدد يجب أن تشمل الأولويات الآنية لحكومة كرواتيا بالنسبة إلى الشتاء القادم توسيع نطاق الرعاية الاجتماعية الوطنية في المنطقة لتجنب تعرض المجموعات الضعيفة لمشاكل إنسانية خطيرة؛ واستكمال إدماج المرافق الصحية والعمال الصحيين؛ وحل الصعاب البالغة في قطاع التعليم ككل؛ وتحسين ظروف عودة جميع النازحين في أمان وفي ظروف اقتصادية مأمونة وبشكل يحافظ على كرامتهم؛ والانتهاء من تشكيل حكومات محلية تعمل بكل طاقتها؛ وعدم النكوص عن التزامها بتأجيل التجنيد الإجباري لصرب المنطقة لمدة عامين.

٣٥ - وفي المجال الحيوي للشرطة المحلية وسيادة القانون، تدرك حكومة كرواتيا إدراكا تاما أن قوة الشرطة الانتقالية لم تثبت بعد تمتعها بصفات التخصص المهني أو التماسك المشترك بين الأعراق اللازمة للقيام بأعمال الشرطة بصورة فعالة ومحايدة في المجتمعات المحلية المتعددة الأعراق في المنطقة. وكدليل عملي على التزام كرواتيا بتنفيذ عملية إعادة الإدماج، وجّه إليّ نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية كرواتيا، الدكتور ماتي غرانيتش، رسالة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر يطلب استمرار وجود نشر الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في منطقة الدانوب التابعة لكرواتيا عقب انتهاء ولاية الإدارة

الانتقالية. وهذه المبادرة تعتبر مؤشرا إيجابيا على أن حكومة كرواتيا تقبل مسؤوليتها عن القيام بأعمال الشرطة غير التمييزية في الفترة التالية لانتهااء ولاية الإدارة الانتقالية. وسيوفر وجود الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة عامل اطمئنان أساسي خلال فترة تحركات السكان الرئيسية في كلا الاتجاهين التي يتوقع أن تستمر حتى بدء السنة الدراسية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٣٦ - وفي الفترة التالية لانتهااء ولاية الإدارة الانتقالية ستقدم منظمات دولية أخرى كثيرة الدعم الى كرواتيا عن طريق الرصد الشامل لتنفيذ التزاماتها وتوفير الاطمئنان لسكان المنطقة. ويحتاج الصرب المحليون إلى طمأنة، وهم لا يصدقون حتى الآن أن جميع الموظفين المحليين سينفذون تعليمات الحكومة المركزية وأغراضها. وتسلم جميع الأطراف باحتمال وقوع أحداث بعد حل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، ولا يمكن التقليل من هذا الاحتمال. وما لم يكن هناك التزام دولي مستمر، فسيظل هناك بوضوح خطر اعتبار إنهاء الإدارة الانتقالية، عند استعادة ما جرى، قد حدث قبل أوانه. وأرحب في هذا الصدد بوزع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي بعثة طويلة الأجل، في كل أنحاء كرواتيا، وزيادة انخراط اللجنة المنصوص عليه في الفقرة ١١ من الاتفاق الأساسي، وأنشطة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. كما أن الوجود المستمر لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ودعمها سيكونان جزءا أساسيا من المشاركة المستمرة للمجتمع الدولي.

٣٧ - وأرى، إذ أفكر مليا في هذه الاعتبارات وإذ أضع في اعتباري التكاليف التي تكبدها المجتمع الدولي للحفاظ على الإدارة الانتقالية ولا سيما عند الوفاء بمهامها الرئيسية، أنه ينبغي للإدارة الانتقالية أن تنجز أعمالها كما توخي لها أصلا. ولذا، أوصي بإنهاء عمل الإدارة الانتقالية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وحتى ذلك الحين، سيسلم مدير الإدارة الانتقالية تدريجيا إلى حكومة كرواتيا السيطرة التنفيذية على جميع الوظائف المتبقية في المنطقة مع الاحتفاظ بسلطته في التدخل ونقض ما يراه من أحكام.

٣٨ - وأوصي كذلك بأن ينشئ مجلس الأمن فريق دعم يضم ١٨٠ مراقبا من مراقبي الشرطة المدنية تكون مهمتهم هي مواصلة رصد أداء الشرطة الكرواتية في منطقة الدانوب، ولا سيما فيما يتعلق بعودة المشردين. وسيشمل هذا رصد التحقيقات التي تجريها الشرطة الكرواتية وأية ادعاءات بإساءة سلوك الشرطة فيما يتعلق بعودة المشردين إلى المنطقة وتقديم تدريب محدود أثناء العمل لتحسين القدرات المهنية للشرطة المحلية. وقد أعربت حكومة كرواتيا عن استعدادها لتوفير الحماية اللازمة إذا دعت الحاجة إلى ذلك (انظر S/1997/913، المرفق).

٣٩ - وسيتركز مراقبو الشرطة المدنيون في مقر الشرطة الكرواتية الرئيسي و ٢٠ مركزا للشرطة الكرواتية في سائر أنحاء منطقة الدانوب، حيث سيقومون بتغطية لأنشطة الشرطة على مدار الساعة يوميا. وستنشأ أيضا ثلاث دوريات مشتركة متنقلة في المنطقة. وسيكون مقر فريق الدعم في فوكوفار وسيعمل تحت المسؤولية العامة لوحدة فنية صغيرة يوجد مقرها في زغرب. وستكون عملياته محددة

بفترة لا تتجاوز تسعة أشهر مع وجود خيار بإنهاء عمله فترة أقرب، إذا سمحت الظروف بذلك. وستكون الوحدة الفنية التي يوجد مقرها في زغرب بؤرة الاتصالات والاتصال بالمسؤولين من حكومة كرواتيا بشأن المسائل المتصلة بفريق الدعم. وستقوم أيضا بالاتصال بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بهدف تيسير النقل السلس في الوقت المناسب للمسؤوليات إلى تلك المنظمة. وبغية تجنب إنشاء هياكل إدارية جديدة فإنني سأقوم بتعيين موظف أقدم من موظفي الأمم المتحدة لكي يرأس فريق الدعم ومكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة في زغرب معا. بيد أن مكتب الاتصال سيحتفظ بوظائفه المستقلة على النحو الوارد إجمالاً في تقرير سلفي المقدم إلى مجلس الأمن في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/83، الفقرة ٢٤).

٤٠ - وستصدر عما قريب إضافة بشأن الجوانب المالية للتوصية السالفة الذكر.

٤١ - وفي الختام، أود أن أشيد بمدير الإدارة الانتقالية، السيد وليم غ. ووكر، لقيادته المتفانية ذات المستوى المهني الرفيع للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز السلم والاستقرار تدعيم الديمقراطية في منطقة الإدارة الانتقالية. وأود أيضاً أن أشيد بأفراد الإدارة من المدنيين والعسكريين لأدائهم الممتاز والتزامهم وخدمتهم للمجتمع الدولي.

## المرفق الأول

### قائمة بالاتفاقات العامة التي لا زال مفعولها ساريا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

الاتفاق الأساسي المتعلق بالمنطقة (اتفاق إردوت)، الموقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

شهادة بشأن حقوق الموظفين العاميين (١٦-١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦)

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة من حكومة كرواتيا إلى رئيس مجلس الأمن (S/1997/27)،  
(المرفق)

مرفق للشهادة (١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧)

قانون التصديق (٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

كتاب موافقة موجه من إدارة الطرق الكرواتية (Hrvatske Ceste) (٢١ آذار/ مارس ١٩٩٧)

كتاب موافقة موجه من هيئة الإذاعة والتلفزيون الحكومية الكرواتية (Hrvatske Radiotelevizija) (٢ نيسان/  
أبريل ١٩٩٧)

كتاب موافقة موجه من إدارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الكرواتية (Hrvatske Pošta i  
Telekomunikacije) (٩ أيار/ مايو ١٩٩٧)

كتاب موافقة من إدارة المياه الكرواتية (Hrvatske Vode) (٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٧)

اتفاق موقع من صندوق المعاشات التقاعدية الكرواتية بشأن خدمات المعاشات التقاعدية (٢٥ أيار/ مايو  
١٩٩٧)

كتاب موافقة موجه من هيئة السكك الحديدية الكرواتية (Hrvatske Željeznice) (٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧)

اتفاق موقع من وزارة الصحة بشأن الخدمات الصحية الإقليمية (٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧)

كتاب موافقة موجه من شركة الكهرباء الكرواتية (Hrvatske Elektro Privreda) (٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧)

كتاب موافقة موجه من هيئة الأحراج الكرواتية (Hrvatske Šume) (٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧)

إعلان بشأن الشهادات التعليمية (١١ آذار/ مارس ١٩٩٧)

اتفاق بشأن توزيع المناصب الرئيسية (٤ آب/أغسطس ١٩٩٧)

قرار بشأن محتوى المناهج (٤ آب/أغسطس ١٩٩٧)

إعلان بشأن حقوق تعليم الأقليات (٦ آب/أغسطس ١٩٩٧)

كتاب موافقة موجه من وزارة التعليم (٧ آب/أغسطس ١٩٩٧)

بيان مشترك بشأن إعادة إدماج إدارة الضرائب (٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

بيان مشترك بشأن إعادة إدماج جهاز العمالة (١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

بيان مشترك بشأن إعادة إدماج نظام الرعاية الاجتماعية (١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

اتفاق بشأن الاعتراف بالسجلات وتسليمها (٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

مذكرة تفاهم بشأن إعادة تشكيل قوة الشرطة الانتقالية (دون تاريخ)

اتفاق بشأن الفريق العامل المشترك المعني بالعائدين (٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

تنظيم المجلس المشترك للبلديات (٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧)

إعلان بشأن شروط إعادة إدماج الهيئة القضائية (٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

## المرفق الثاني

تكوين وقوام العناصر العسكرية وعنصر الشرطة المدنية في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية  
لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧<sup>(١)</sup>

| الشرطة<br>المدنية | العناصر العسكرية       |                |                 |                 | الجنسية                                            |
|-------------------|------------------------|----------------|-----------------|-----------------|----------------------------------------------------|
|                   | المراقبون<br>العسكريون | وحدات<br>الدعم | وحدات<br>القتال | مقار<br>القيادة |                                                    |
| ٣                 | ٦                      | -              | ٢٠٣             | ١٣              | الاتحاد الروسي                                     |
| ١٨                | -                      | -              | -               | -               | الأرجنتين                                          |
| ٤٠                | ٦                      | -              | -               | -               | الأردن                                             |
| ٢٧                | ٥                      | -              | -               | -               | إندونيسيا                                          |
| ١٧                | ٤                      | -              | ٧٦              | ٣               | أوكرانيا                                           |
| ١٠                | ٤                      | -              | -               | -               | آيرلندا                                            |
| -                 | ٥                      | -              | -               | -               | باكستان                                            |
| -                 | ٦                      | -              | -               | -               | البرازيل                                           |
| -                 | ٤                      | -              | ١٠٤             | ٢٥              | بلجيكا                                             |
| ٣٦                | ٨                      | -              | -               | -               | بنغلاديش                                           |
| ٧                 | ٥                      | -              | ٢١              | -               | بولندا                                             |
| ١٣                | -                      | -              | -               | -               | تونس                                               |
| -                 | ٤                      | ٢٥             | -               | -               | الجمهورية التشيكية                                 |
| ٧                 | -                      | -              | -               | -               | الدانمرك                                           |
| -                 | -                      | ٢٥٠            | -               | ٦               | سلوفاكيا                                           |
| ١٠                | ٥                      | -              | -               | -               | السويد                                             |
| -                 | ٣                      | -              | -               | -               | سويسرا                                             |
| -                 | ٦                      | -              | -               | -               | غانا                                               |
| ١٣                | ٤                      | -              | -               | -               | فنلندا                                             |
| ٤٢                | -                      | -              | -               | -               | فيجي                                               |
| ٥٠                | ٦                      | -              | -               | -               | كينيا                                              |
| ٨                 | -                      | -              | -               | -               | ليتوانيا                                           |
| ٧                 | ٤                      | -              | -               | -               | مصر                                                |
| -                 | -                      | -              | -               | -               | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية |
| ١٩                | ٦                      | -              | -               | -               | النرويج                                            |

| الشرطة<br>المدنية | العناصر العسكرية       |                |                 |                 | الجنسية                    |
|-------------------|------------------------|----------------|-----------------|-----------------|----------------------------|
|                   | المراقبون<br>العسكريون | وحدات<br>الدعم | وحدات<br>القتال | مقار<br>القيادة |                            |
| ١١                | -                      | -              | -               | -               | النمسا                     |
| ١٨                | ٢                      | -              | -               | -               | نيبال                      |
| ٥                 | ٣                      | -              | -               | -               | نيجيريا                    |
| -                 | ٣                      | -              | -               | -               | نيوزيلندا                  |
| -                 | -                      | -              | -               | -               | هولندا                     |
| ٢٧                | -                      | -              | -               | -               | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ٣٨٨               | ٩٩                     | ٢٧٥            | ٤٠٤             | ٤٧              | المجموع                    |

(أ) قد تتفاوت الأرقام بسبب عمليات التناوب.

— — — — —